

ان قدرنا ان شيا من الكائنات توثر بطبيعته وانما ان قدرته هو توثر
 بقوه جعلها الله تعالى له كما يورثه من غير جعله فذلك الجار ايضا لان
 يتوثر بتوثره مولانا جلا وعز وجل معتقدا في الجوار بعض الافعال والاساطير
 وذكر باطل ما يحرف من وجوب استغناءه في جلا وعز وجل كما يسواه في
 لاشك انه لو توثر عن قدرته تعالى لم يكن ذلك ممكنا معتقدا اليه تعالى
 بل انما يفتقر الى من اوجده ليقوكل ما يسواه مفتقرا اليه تعالى غاية الافتقار
 وبهذا يسطر مدعي القدره القائلين بان القدره في ذاته في الافعال الاوتوماتيكية
 ربه مباشرة او تولد وبسطر مدعي الفلاسفة القائلين بانها في الافعال والاعمال
 وبسطر مدعي الصفايين القائلين بانها في الصياغ والامور وتوثرها يكون النظام
 يشتمل وانما يروون وينتسب ويظهر وينظف والناظر في قوله يستلزم العوض
 ويقضي الحرف والرد ونحو ذلك مما لا يخفى عنهم في اعتقادهم انما توثر الامور بخلاف
 علمهم من يعتقد ان تلك الامور توثر في تلك الاشياء وانما توثرها بطبيعتها
 فتعقد في حال ايجادها في الاعلان في كبر من اعتقد هذا ونحوه من يعتقد ان
 ملك الامور لا توثر بطبيعتها بل بقوه اودعها الله تعالى فيها ولو توثر فيها
 توثر في الامور ههنا وقد تتبع الفيلسوف على هذا اعتقاد كثير من عامة المتدينين
 ولا خلاف في بديهة من اعتقد هذا وتماثلت في كبر من المومنين حقيقة الايمان من
 يستدل بها كثيرا البتة لا بطبيعتها ولا بقوه وضعت فيها فاما مولانا جلا وعز وجل
 اجزا الحادة فمخفى اختياره ان يخلو تلك الاشياء بعينها لاجل ولا بقوه فيسأل
 فيها بفضل الله تعالى بخير من غيرها الا في اكثر ما يخفى في البيت عمة العوالم
 التي ازلها جلا وعز وجل وطواها من الكفار والسنة لم يخيطوا بعلمها وانما حصل
 ان عندتهم التقليد لا يصلح تعديده ولا الاقتداء به من عوالمه وعرفها وتوثرها
 الاظهار الترتيبية العقلية المستنبطة بانوار الكبر والسنة ويهدد في ان
 اصول الكفرية الاجابة التي انما هي العقل والنسك في اصول العقائد التي دخلت في السنة
 الصادق والجملة الكبرية والنسك في اصول العقائد التي دخلت في السنة
 للجهل بالادلة المقبول وعدم الاشارة باساليب الوعد وما تعترض في حق
 العربية وادبها في ضوابط واصول مما لا يجازيها الا في حواضر الفلاسفة

بسطر نعلمها

تاثير

كلها الاعداء لها باعثة وانما هي محض الاختيار وما ارادها تعالى من مصالح الخلق
 نظير ولا حتى لا يدعي عليه فان شئت اصل العبدية في القسم الاول بقولنا
 يؤخذ منه تنزهه تعالى عن الاغراض بقوله عن كل ما يسواه واشرا القسم الثاني
 بقولنا وقد يؤخذ منه ايضا انه لا يحجب عليه تعالى فعل شي من الممكنات ولا توثر
 في الارادة وانما التفتقر الى كل ما يسواه اليه عز وجل فهو بوجبه تعالى
 الحياة وعموم القدره في الارادة والعلم اذ لو نشق شي من هذه الجواهر
 ان يوجب تعالى شي من الحوادث فلا يفتقر اليه عز وجل شي كغيره وهو
 الذي يفتقر اليه كل ما يسواه ثم هذا شروع منه في ترك ما يتدبر تحت المعنى
 الثاني الذي يقضيه مع العلوم والاشياء ان وجوب الافتقار اليه تعالى
 يستلزم عدم توثره تعالى على ايجاد الشئ المعتبر فيه اليه وذلك يستلزم وجوب
 انصافه تعالى بالقدره في الارادة والعلم العامة بجميع متعلقاتها ما عرفت فيما
 سبق من وجوب توثره في القدره على الارادة والعلم ويستلزم ايضا وجوب
 انصافه تعالى بالحياة لو وجب توثره في ذلك الصفات على صحة الحياة
 هو وجوب ايضا له تعالى الوجودانية اذ لو كان معه تعالى ان والوكلية
 كما افتقر اليه جلا وعز وجل في الوجود في هذا حيز وهو الذي يجب ان يفتقر
 اليه كل ما يسواه في قدرته في برهان الوحدانية ان وجوبه في ان
 يستلزم غيرهما مما اشقق او اشتملنا والعاجز لا يوجد شيئا فلا يفتقر اليه
 في شئ من وجودها ايضا حدوث العلم بالشي اذ لو كان شئ منه قد صار
 لكان في الوجود شئ مستغنى عنه تعالى كغيره وهو الذي يجب ان يفتقر اليه كل
 ما يسواه ثم قد عرفت بان ههنا فيما سبق ان ما ثبت قد منه سبق ان عدمه
 فلو كان شئ من العالم قدما لكان في الوجود شئ واحد الوجود لا يقبل العدم
 اصلا لاسا قما ولا لاحقا واذا كان لا يقبل العدم لم يفتقر الى شخص كغيره
 وكل ما يسواه تعالى مستغنى الى غاية الافتقار اليه ولو لم يكن هو جلا وعز وجل
 الحدوت لكل ما يسواه جلا وعز وجل ويعد منه ايضا ان لا تاثير لشي
 من الطائفتين في اوتوا في الوجود ان يستغنى عن الاوتوا عن مولانا جلا
 وعز وجل وهو الذي يفتقر اليه كل ما يسواه عموما وعلى كل حال هذا

ان قدر